المواجهة الشجاعة للحقائق على الارض

بريطانيا واوروبا تمولان الاحتلال والتوسع الاسرائيلين

*بقلم - كرمة نابلسي

بعيداً عن إسناد عملية سلام جدية ، يمكن ان يكون عقد مؤتمر تونى بلير عن الشرق الأوسط في لندن ان يجعل الامور اسوأ ، لخصت مجموعة (المانحين الدوليين) الذين تمت دعوتهم الى لندن لتشجيع السلطة الفلسطينية على اصلاح نفسها ،الكارثة المطلقة للمشروع الفاشل لخلق دولة في فلسطين خلال سنوات عملية اوسلو ١٩٩٣-٢٠٠٣ بعبارة (الحقائق على الارض). هذه العبارة هي تورية لسياسات الاحتلال الاسرائيلي التي قتلت اوسلو واقتربت من تدمير إمكانية حل المشكلة بإقامة دولتين: التوسع الاقليمي في فلسطين المحتلة بتوسيع المستوطنات وانشاء الطرق والبنى التحتية ومنذ عهد أكثر قرباً ، بناء الجدار الفاصل داخل الضفة الغربية.

يقبل المانحون (دول اوربية في الاغلب) في الوقت الحاضر انهم قاموا بالتحرك في الاتجاه المعاكس من مساعدة الشعب الفلسطيني على تحقيق استقلاله، الحقائق على الارض التي خلقت من قبل اسرائيل ورفض المجتمع الدولي معالجة ذلك سياسياً-قد حولت تعهداتهم إلى تعهد بتمويل الاحتلال، توصل البنك الدولي، الاتحاد الاوربي، الأمم المتحدة، الوكالات الدولية والدول المانحة إلى النتيجة نفسها، يهيم دبلوماسيوهم في اللقاءات الدولية هنا وهناك، مثبطي الهمة، شاعرين بالخديعة، مع ادراكهم العميق بدورهم في الجريمة، ولكن بدون فهم لطريقة الخروج منها، أو كما هي الحال مع بريطانيا بالتحيز التام للموقفين الامريكي والاسرائيلي.

تتجلى معارضة معالجة الحقائق على الارض عن نفسها الآن في وقائع بارزة لاخفاء مسؤولية الدول المانحة في خلق وادامة هذه الكارثة السياسية. الهدف هو لتغطية المساعدة السياسية المباشرة لاسرائيل بتقديم المعونات الاقتصادية إلى الفلسطينيين.تم عقد اجتماع لندن الذي دعا اليه بلير تحت الفذلكة التالية: فقدان الفلسطينيين الى الاصلاح الديمقراطي والمؤسساتي هو عقبة في وجه التقدم، وعليه تقع المسؤولية على القيادة الفلسطينية لتطوير هذه المؤسسات. يمكن ان تساعد المعرفة والخبرة الغربية الفلسطينيين على نيل المهارات والثقافة السياسية التي لا يملكونها. مزيج من الدروس، المعايير، التكييف، المراقبة والمساعدة الاقتصادية هي الآليات الصحيحة لمساعدة الفلسطينيين الذين هم الى درجة كبيرة أو بصورة كاملة مسؤولؤن عن العنف، الفساد السياسي، البطالة والفوضى التي تسود فلسطين المحتلة اليوم.

من الجائز ان البعض سوف يستنتج انه من الافضل بكثير عدم القيام بأي عمل بدلاً من مساعدة فعلية للإسرائيليين في سياساتهم الحالية ضد الفلسطينيين، لكن اذا اردنا ان لا تتكرر الاخطاء المسببة للكوارث في عملية اوسلو، فان اثبات التوجه الجيد من قبل المجتمع الدولي بنفسه سوف يكون أكثر من مرحب به.

التعامل بعدل وشفافية مع الصراع سوف يكون بداية جيدة، لم يكن هنالك شريك للسلام في الشرق الاوسط لسنوات، والشريك الغائب هو اسرائيل وليس الفلسطينيون. رفض اريل شارون المطلق لعملية سياسية دولية هي لب المشكلة، السؤال الحقيقي الذي يجب ان يطرح عل المؤتمر هو: أين هي اسرائيل؟ لماذا سمح لها بعرقلة عملية السلام والاحتفاظ بالاراضي الفلسطينية واعفاء نفسها من أية التزامات دولية، بينما تلقى المسؤولية على عاتق الفلسطينيين؟ يدل الاصرار على ان الهجوم الانتحاري في تل ابيب قد خرق اتفاقية وقف اطلاق النار، بينما قتل (٢٥) فلسطينياً من قبل الإسرائيليين منذ بدء اعلان الاتفاقية يتم التستر عليه، على انه ليست هنالك معايير شفافة لتعيين من هم الذين يغتالون فرص السلام.يعني التوجه الحسن تطبيق المبادئ التي تشعر بالسعادة عند تطبيقها على الصراعات الاخرى، الاستشهاد بقرارات مجلس الامن التابع للامم المتحدة حول عدم السماح بحيازة الاراضي باستعمال القوة في كل مكان ما عدا فلسطين المحتلة هو ليس مثالاً حسناً، تشجيع المهاجرين واللاجئين العراقيين للمساهمة في الانتخابات

بينما يعامل اللاجئون الفلسطينيون كمنبوذين هو ليس تطبيقاً للمبادئ الديمقراطية التي يبدو ان المجتمع الدولي راغب بتلقينها للفلسطينيين، لا نحتاج نحن الفلسطينيين إلى أية دروس في الديمقراطية ، قاوم الفلسطينيون في السنوات العشر الماضية المحاولات المنظمة لتحويل مؤسساتنا إلى وكالات لتلبي احتياجات الاحتلال الاسرائيلي.

تعكس حركتنا الاصلاحية الصادقة اهتماماتنا الحقيقية: التمثيل الفعلي للشعب، الحرية السياسية، المؤسسات العادلة والحماية من عنف المشروع الاسرائيلي الحالي، اذا كان المجتمع الدولي راغباً بممارسة التوجه الحسن فان على ممثليه الاصغاء إلى طلبات الوفد الفلسطيني: تطبيق القانون الدولي، اعادة الاشراف التعددي الدولي، الحاجة الملحة إلى مؤتمر دولي مكرس إلى قضايا الوضع الشرعي النهائي للحدود، المستوطنات، اللاجئين، الماء والقدس. هذا هو الاصلاح الذي نحتاجه عاجلاً ونرجو من مجتمع المانحين ان يكونوا كفئاً لذلك.

مترجمة عن الغارديان
ترجمة : احسان عبد الهادي

*كرمة نابلسي: الزميلة الباحثة في كلية نفيلد-جامعة اوكسفورد وممثلة سابقة لمنظمة التحرير الفلسطينية.

جلادو بلدة الدجيل

امام العدالة العراقية

ترجمة / عادل العامل

قدم قاضي تحقيق عراقي الى هيئة قضائية في نهاية الشهر الماضي ، الاتهامات الاولى المتعلقة بالمحاكمات القادمة الخاصة بعدد من المسؤولين الكبار في نظام صدام حسين ، استعداداً لإجراء هذه المحاكمات ، كما ذكر ادوارد وونغ في تقرير له نشر في صحيفة نيويورك تايمز في بداية آذار الحالي.

وقد قدمت التهم بارتكاب جرائم ضد الانسانية بحق خمسة اعضاء رفيعي المستوى في الحكومة القديمة في جلسة استماع عقدتها هيئة مرادفة للمحكمة الكبرى، وهؤلاء الاشخاص متهمون بالمسؤولية عن قتل وسجن عدد من سكان بلدة الدجيل عام ١٩٨٢، وهي بلدة غالبية سكانها من الشيعة، تقع على بعد ٥٥ كيلومتراً شمالي بغداد.

وابرز متهم من هؤلاء برزان ابراهيم حسن التكريتي، الاخ غير الشقيق لصدام، ومدير سابق لجهاز المخابرات للنظام السابق، وقد جاءت احالة التهم كما يسمى هذا الاجراء في المحكمة الخاصة العراقية، بعد يوم واحد من القاء القبض على الاخ غير الشقيق الاخر لصدام، سبعاوي ابراهيم ، حسن التكريتي، المشتبه بكونه ممولاً رئيساً للتمرد، والذي اعتقل في سوريا، على حد قول مسؤولين عراقيين كبار.

اما الاشخاص الاربعة الآخرون الذين واجهوا الاتهامات المذكورة انفا، فهم طه ياسين رمضان، نائب رئيس النظام السابق، وعواد حمد البندر السعدون، القاضي السابق في "محكمة الثورة" وعبد الله رويض المشيخي، وهو بعثي كبير سابق من الدجيل وابنه مزهر، بعثي كبير سابق اخر، اللذان اعتقلا يوم ٢١ شباط وهما نائمان في البلدة في اعقاب توصل التحقيق، الذي بدأ في شهر تموز الى انهما يستحقان المساءلة عما حصل عام ١٩٨٢ على حد قول خبير قانوني غربي. واضاف الخبير ان هذه المجموعة من الاتهامات هي الاولى التي جلبت خلال التحقيقات المتنوعة بشان جرائم الحكم السابق لان المحققين استطاعوا العمل بسرعة نسبياً كما يبدو في هذه القضية، وقال : " لقد تم انجاز ذلك فقط وأظن ان القاضي وجد ان ليس هناك من سبب في عدم احالة هؤلاء الاشخاص الى المحكمة".

وقد منع المراسلون الاعلاميون من حضور اجراءات توجيه الاتهامات التي حصلت في قاعة محكمة مؤقتة في منطقة مطار بغداد الدولي، غير ان مسؤولين غربيين قدموا فيما بعد شريط فديو خلال مؤتمر اخباري عقد في المنطقة الخضراء المحصنة اظهر ما مدته عشر دقائق من مشاهد جلسة الاستماع القضائية.

واظهرت اللقطة الاولى الاشخاص الخمسة يجلسون عند منضدة خشبية، في غرفة مطوقة برجال الشرطة العراقية وهم يرتدون الواقيات الزرق ضد الرصاص. وكانت ايدي المتهمين مقيدة امامهم وقد راحوا يحدقون من دون أي تعبير في فضاء المكان، مستسلمين ربما لوضعهم الكالح. وكان التكريتي يكسو جسده النحيف بقميص خفيف ازرق، بينما ارتدى ثلاثة من المتهمين ثياباً قاتمة تقليدية، ومزهر، الاصغر سناً، بدلة. وكان المتهمون يستدعون بشكل فردي للجلوس امام قاضي التحقيق الذي راح يستجوبهم، وقد اظهرت لقطات قليلة بعض هؤلاء ومنهم التكريتي، وهم يتمتمون بكلمات غير مسموعة، لعدم وجود تسجيل صوتي، وراح بعضهم يخربش على ورقة بيضاء في حجره، من المفترض ان تكون وثيقة قانونية من نوع ما.

ولن تبدأ محاكمات هؤلاء الاشخاص الا بعد شهر ونصف في الاقل ولا يعني اتهامهم بارتكاب جرائم متعلقة بالدجيل، طبعاً انهم سيكونون في منجاة من الاتهام بجرائم أخر.

وكان مسؤولون في نظام صدام قد نفذوا في شهر تموز ١٩٨٢، انتقاماً مفرط الشدة ببلدة الدجيل بعد ان حاول عدد قليل من المواطنين هناك اغتيال صدام على الطريق المار عبر البلدة. وفي الايام التي اعقبت محاولة الاغتيال القي القبض على مئات من السكان واعدم على الفور ما تعداده ١٥ شخصاً منهم، وفقاً لبيان من المحكمة الخاصة العراقية، وقد قضى قرابة ١,٥٠٠ مواطن اخر سنوات في السجن من دون محاكمة او تقديم أي اتهام ضده، وجيء ب ١٤٣ منهم الى محاكمات صورية واعدموا. وكان برزان التكريتي، المسؤول آنذاك عن جهاز المخابرات العراقية، قد امر قواته بالانقضاض على الدجيل، واصدر طه ياسين رمضان اوامره باجتثاث كل ما هناك من موارد طبيعية حول البلدة، كبساتين النخيل، وتسويتها بالأرض كي يدفع بسكانها الى هاوية الفقر، وكان صدام يشرف على تلك المحاكمات الصورية بنفسه. اما المتهمان البعثيان السابقان من بلدة الدجيل فهما متهمان بالمساعدة على تنسيق عمليات السجن والاعدام، ويواجه هؤلاء الخمسة بالتالي، امكانية الحكم عليهم بالاعدام كحد اقصى.

بعد ارسال المتهمين بالارهاب إلى بلادهم

التعذيب بالنيابة

بقلم / بوب هيربرت

هل الولايات المتحدة كأمة لها ضمير؟ وهل ان أي شيء وكل شيء لا باس به في امريكا ما بعد الحادي عشر من ايلول؟ واذا كان التعذيب والحرمان من الإجراءات الاصولية لا باس به فلماذا ليس القتل؟ وحينما تكون الحكومة قادرة على اخفاء الناس وهي قادرة بالفعل بل فعلته حقاً فاين ذلك الخط الذي لا نجرؤ كأمة على تعديه أو عبوره؟

لقد امضى الرئيس (بوش) الكثير من الأسبوع الماضي وهو يلقي دروساً على امم أخرى حول الحرية والديمقراطية وحكم القانون كان عرضاً من التوقف امام الثقة المتهورة، لقد بدا بالنسبة لي كقاض يقوم بتجويع اطفاله ثم يجلس على كرسي القضاء لسماع قضايا الاعتداء على حقوق الاطفال، وفي بروكسل قال السيد (بوش) انه يخطط لتذكير الرئيس الروسي (فلاديمير بوتين) ان الديمقراطيات تستند، من بين ما تستند اليه "سيادة القانون واحترام حقوق الانسان والكرامة الانسانية".

يجب ان يقوم انسان ما بإبلاغ ذلك إلى ماهر عرار وعائلته، كان السيد عرار ضحية السياسة الامريكية المعروفة بالاداء وا\او والمواجهة الطارئة وذلك عبارة عن تعبير لطيف اما ما يعنيه فهو ان الولايات المتحدة تمسك بالاشخاص بتهمة الارهاب فرضاً فترسلهم من دون ذرة اجراء قانوني إلى الدول المعروفة بممارسة التعذيب.

وقد اتخذ عضو الكونغرس عن ولاية (ماستشوستس) خطوة مرموقة حكيمة لاستصدار تشريع يخطر هذه الممارسة القمعية صورة طلقة، وفي كلمة القاها على منصة الكونغرس قال عضو الكونغرس السيد (ادوار ماركي) وهو ديمقراطي " ان التعذيب مستهجن اخلاقيا سواء اقمنا بممارسته نحن أو سألنا غيرنا ممارسته، انه خطأ اخلاقي سواء اكان مصوراً على فلم يعرض أو تم وراء ابواب موصدة لا يعلن على الملأ في امريكا".

ولسوء الحظ فإن النظرة إلى هذا التشريع لا تبشر بخير، فحين سألت (بيتر جفريز) مدير اتصالات الناطق باسم الكونغرس (دينيس هاسترت) عما اذا كان الناطق يدعم قانون (ماركي)، وبعد مراجعة خبراء السياسة في الدائرة رد علي السيد (جفريز) قائلاً: ان الناطق لا يدعم مقترح (ماركي) انه يعتقد ان الارهابيين المشتبه بهم يجب ان يعادوا إلى بلدانهم. ولدهشتي سألت عن سبب اعادة الإرهابيين المشتبه بهم إلى بلدانهم ولماذا لا تقبض عليهم الولايات المتحدة وتعاقبهم؟

فما كان جواب (جفريز) الا ان قال: " لان دافعي الضرائب لا يجب ان يتحملوا الكلفة القضائية والاحتجازية لهؤلاء". قد يكون ذلك اعجب جواب اسمعه لاي سؤال سألته في حياتي كصحفي فهو لم يكن فقط وفي ادق التفاصيل انعكاساً لسياسة ادارة (بوش) بل ان جل ما أشار اليه ذلك الجواب هو ان مكتب الناطق باسم الكونغرس لا يفقه في هذه القضية شيئاً ولم يأبه بعدم التعامل بجدية معها.اما ما هو أهم فإن ما يعنيه التعذيب بالنيابة والقرب من اقتراف القتل يظل شيئاً لا بأس به وقانون عضو الكونغرس (ماركي) لا طريق له.يعيش قانون الاداء الطارئ!!

ترجمة : كاطع الحلفي
عن : نيويورك تايمز